

دور أخلاقيات الأعمال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات

The role of business ethics in establishing principles of corporate governance

بن دوبة منصور¹، معزوزي محمد الأمين²Bendoubba Mansour¹, Mazouzi mohamed El amin²¹ مخبر التكامل الإقتصادي الإفريقي الجزائري، man.bendoubba@univ-adrar.edu.dz² مخبر التكامل الإقتصادي الإفريقي الجزائري، maz.mohamed@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/17 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكننا القول إن الأزمات المالية العالمية الأخيرة الناتجة عن الفساد وسوء التسيير أدت إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى، مما نتج عنها خسائر بمليارات الدولارات و أدى إلى ارتفاع فاتورة الفساد، وأصبحت عبئا على الشركات والاقتصاد العالمي ككل، حيث كل هذه الظروف ساعدت على البحث عن مبادئ و أدوات تضمن السير الحسن لكافة أنشطة المؤسسة، و تساعد للتقليل من المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية، والبحث عن القواعد التي تزيد من ثقة جمهور المستثمرين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، و من اهم هذه الأدوات التي تحقق حوكمة رشيدة لهاته المؤسسات نجد إن التدقيق الخارجي الذي تعنى بوضع معايير و قواعده و آدابه هيئات خاصة و منظمات دولية تبذل مجهودات ملموسة لضبط ممارسة المهنة

كلمات مفتاحية: الأخلاق، السلوك الأخلاقي، أخلاقيات الأعمال، الحوكمة،

Abstract:

Through this research paper, we can say that the recent global financial crises resulting from corruption and mismanagement have exacerbated the crises of major international companies, which resulted in losses of billions of dollars and led to a rise in the bill of corruption, and became a burden on companies and the global economy as a whole. Where all these circumstances helped to search for principles and tools that ensure the proper conduct of all the activities of the institution, and help to reduce risks, improve performance and opportunities for development of markets and increase competitiveness, and search for rules that increase the confidence of the investor public and achieve the objectives of stakeholders. And among the most important of these tools that achieve good governance for these institutions, we find that the external audit, which is concerned with

setting its standards, rules and ethics, is private bodies and international organizations that are making tangible efforts to control the practice of the profession.

Keywords: ethics, ethical behavior, business ethics, governance,

المؤلف المرسل: بن دوبة منصور ، الإيميل: man.bendouba@univ-adrar.edu.dz

1. مقدمة :

تمثل أخلاقيات الاعمال إحدى التحديات التي تواجه المؤسسات ومنظمات الاعمال نظرا للأهمية البالغة التي تشكّلها الأخلاقيات في ميدان الاقتصاد، ولم يخل الفكر المعاصر من دراسة الأخلاق على العموم، حيث ظهر العديد من العلماء والباحثين والمنظرين في هذا المجال وأسسوا نظريات ونماذج تفسر الأخلاقيات في مجال الأعمال، وأعطوا للموضوع مكانة كبيرة بإجراء دراسات وأبحاث وتحرير مقالات تعالجه.

ماحدث من انهيارات وانتكاسات لشركات عملاقة في بعض دول العالم بشكل عام ولولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص أعاد مشكل الأخلاقيات إلى الساحة المهنية وخصوصا بعدانهيار أكبر شركات التدقيق والمراجعة في العالم (ARTHUR ANDERSON) وثبتت تورطها في تلاعبات مالية في الشركات التي كانت تقوم وتشرف على تدقيق ومراجعة حساباتها. وكانت كل هذه الأحداث سببها الرئيسي حسب الباحثين هو نقص أو إنعدام التحكم في آليات حوكمة الشركات و عدم وجود مبادئ صارمة تحكم السير الأمثل لأنشطة تلك الشركات مما أدى إلى تمكين ممن يعملون داخل الشركة من مديرين وأعضاء مجلس إدارة أو موظفين من نهب أموال الشركات بمختلف الطرق غير مشروعة على حساب المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح من موردين وعملاء وغيرهم وفي هذا الصدد تجد المؤسسات الجزائرية نفسها مجبرة على مساندة التطورات البيئية إن أرادت الاستمرار ومواجهة المنافسة الشديدة المفروضة من طرف المؤسسات المحلية

الأجنبية خاصة مع تبني الجزائر لخيار الانفتاح الاقتصادي، وأن تعمل على تطوير وتحسين ميكانيزمات وأساليب العمل والتسيير من خلال وضع مواثيق أخلاقيات تسمح بتحقيق رضا كافة الأطراف ذات المصلحة بغية الوصول للفاعلية.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق ذكره جاءت هذه الدراسة لتبرز أثر أخلاقيات الأعمال على حوكمة الشركات والمؤسسات ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن لأخلاقيات الأعمال أن تساهم في إرساء مبادئ حوكمة المؤسسات؟ و للإلمام بكافة جوانب الموضوع قمنا بطرح التساؤلات التالية:

-ما المقصود بأخلاقيات الأعمال وما هو الدور الذي تؤديه في الرفع من أداء العاملين؟

-ما المقصود بأليات حوكمة الشركات و كيف تساهم في تقويم الأداء ؟

-كيف تساهم أخلاقيات الأعمال في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسة؟

الفرضية:

إن اعتماد قواعد السلوك الأخلاقي واخلاقيات العمل يساهم في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسة.

أهداف الدراسة:

- لقاء نظرة على حوكمة المؤسسات من خلال التعرف على المفهوم، الخصائص، الأهداف الركائز التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات.
- تقديم فكرة عن قيم وأخلاقيات الأعمال التي تتعامل بها في المؤسسات الاقتصادية من خلال عرض حقائق حول أخلاقيات الأعمال في المؤسسات الاقتصادية.
- التطرق إلى طبيعة العلاقة القائمة بين أخلاقيات الأعمال وحوكمة المؤسسات.

2. مفهوم الاخلاق

1.2 الأخلاق لغة

تعرف الأخلاق لغوياً على أنها " العادة والسجية والطبع والمروءة والدين ".
ويفسر ابن منظور ذلك بقوله " أي الخلق . "أنه صورة الإنسان الباطنة وهي نفسه وأوصافها ومعانيها

المختصة بها بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها ولهما أوصاف حسنة وقبيحة. (ابن منظور، 1988، صفحة 20)

- وجاء في قاموس المعاني " :الخُلُق :اسم: والجمع أخلاق، والخُلُق :حال النفس الراسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية، وجِدَّة الخُلُق :نَزَعَةُ الغضب والانفعال بسرعة، وسئ الخُلُق :صاحب خلق رديء منحط، ووداعة الخُلُق :ليئته ودمائته، وهو في علم النفس :تنظيم متكامل لسمات الشخصية أو الميول السلوكية يمكن للفرد من الاستجابة للعرف وآداب السلوك.
- وفي مختار الصحاح " :والخلق بسكون اللام وضمها السجية وفلان يتخلَّق بغير خُلُقِه أي يتكَلَّفُه

2.2 الأخلاق اصطلاحاً

تعددت التعاريف ولكن سنذكر أهمها:

يعرفها الشيخ الغزالي رحمه الله بأنها "هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال ببسر وسهولة من غير حاجة إلى فكر وروية . " فإن كانت الهيئة بحيث تصدر عنها الأفعال الجميلة المحمودة عقلاً وشرعاً، سميت تلك الهيئة خلقاً حسناً، وإن كان الصادر عنها الأفعال القبيحة سميت الهيئة التي هي المصدر خلقاً سيئاً.

- هي مجموعة من المبادئ التي لها صفة الرسوخ العقلي والوجداني تحكم سلوك الفرد أو الجماعة وتميز بين الصح والخطأ (كلحي أحمد، 2012، الصفحات 20-21).
- أما قاموس لنجمان Longman فقد عرفت الأخلاقيات على أنها مبادئ السلوك والآداب التي تحكم الفرد والجماعة، وترتبط هذه المبادئ بتحديد ما هو خطأ وما هو صواب في موقف معين
- أما (الأشعري، 2013): مفردها الخلق وهو السلوك الذي يمارسه الشخص باقتناع تام نظرا لأهميته، حتى ولو لم يتفق مع هواه أو مصلحته، بحيث يصبح الخروج عن لقواعد الأخلاقية الملزمة للفرد والجماعة جرما يعاقب عليه النظام.
- والأخلاق هي مجموعة القواعد والمبادئ المجردة التي يخضع لها الإنسان في تصرفاته، ويحتكم إليها في تقييم سلوكه، وتوصف بالحسن أو بالقبح (أحمد الشرباحي، 1987، صفحة 25).
- أما Peter Drucker من أشهر كتاب الإدارة في القرن الحادي والعشرين فيركز على البعد الموضوعي للأخلاق لكونها علما مراعي الجانب المادي ويعرفها بأنها لعلم الذي يعالج الاختبارات العقلية على أساس التقييم بين الوسائل المؤدية إلى الأهداف.
- هي مجموعة من القواعد والآداب السلوكية والأخلاقية التي يجب أن تصاحب الإنسان المحترف في مهنته تجاه عمله، وتجاه المجتمع ككل، وتجاه نفسه وذاته.
- هي عبارة عن العديد من المبادئ والمعايير التي تدير سلوكيات وأداء الموظف وزملاء العمل في العمل المهني، وتتصل هذه المبادئ والمعايير بالتميز بين ما هو صحيح أو خطأ في موقف معين أو نشاط مهني معين.

- هي عبارة عن العديد من القيم والأعراف والتقاليد التي يتفق ويشترك بها جميع العاملين في وظيفة ومؤسسة مهنية واحدة، بحيث تشتمل على جميع الحقوق والواجبات والأساسيات والقواعد الخاصة بالتعامل بينهم وتنظيم شؤونهم وواجباتهم تجاه العملية المهنية وتجاه بعضهم البعض، وتقوم هذه الأخلاقيات على تنظيم سلوك الموظف في إطار المهنة التي ينتمي لها

(لطي، 2008، صفحة 50).

- هي عبارة عن العديد من المبادئ أو الأسس المحددة التي يجب على جميع من ينتمي لوظيفة معينة أو مؤسسة مهنية معينة احترامها، ويمكن تصورها على أنها تحليل وسائل تطبيق المعايير الأخلاقية للموظفين في قراراته المهنية الملموسة المتخذة من داخل المؤسسة المهني والتي تؤثر على قرارات الإدارة المهنية أو القرارات المهنية الخاصة بالمؤسسة المهنية كاملة (شحاته السيد و عبد الوهاب نصر علي، 2009، صفحة 28).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن الأخلاق المهنية في العمل تهتم بجميع السلوكيات المهنية والقيم المهنية ذات العلاقة بنظام وثقافة المؤسسة المهنية الواحدة ويتعاملون من خلالها جميع الموظفين

3. قواعد السلوك الأخلاقي

هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين على مدقق الحسابات التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم.

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي (96-136، 1996، صفحة 20):

1. **الأمانة والمصداقية:** تعبر عن الصدق والصراحة، بمعنى أن المدقق يجب أن يكون صريحا لا يغش ولا يكذب، والتي تعكس جودة الإفصاح وقدرته على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب.
2. **الاستقامة:** بمعنى أن يكون المدقق صاحب مبدأ وأمين ويعمل عملا يفتنح به بحيث لا يعمل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.
3. **النزاهة والشفافية:** وتعني ان يتصف مدقق الحسابات بالعدل وان يتحلى عند قيامه بعمله امهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والإستقامة في أدائه لواجباته وخدماته المهنية، وان يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، كما ينبغي على مدقق الحسابات ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية حكمه المهني.
4. **الكفاءة المهنية:** وتعتبر عن قدرة مدقق الحسابات في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل، والتزامه بمعايير المهنة الفنية والاخلاقية، وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة وجودة خدماته، وان يؤدي مسؤوليته المهنية على أكمل وجه، والسعي إلى الإمتياز في اداء مسؤولياته المهنية بكفاءة وإخلاص.
5. **حفظ الوعد:** بحيث يكون المدقق محلا للثقة.
6. **الولاء والإخلاص:** يجب على المدقق أن يكون مخلص للأسرة والوطن والمهنة، بحيث لا يفصح عن معلومات تمثل أسرار ويحافظ على القدرة الخاصة بالتوصل إلى الحكم المهني المحايد مع تجنب أية تأثيرات غير ملائمة أو تعارض المصالح.
7. **العدالة:** يتعين على المدقق أن يكون عادلا ولديه القدرة على الاعتراف بالأخطاء.
8. **الاهتمام واحترام الآخرين:** يجب على المدقق أن يكون عطوفا كريما لديه القدرة على العطاء وأن يكون في خدمة الآخرين.
9. **الالتزام بالمواطنة والقوانين:** يجب على المدقق الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات، حتى إذا كانت تتضمن بنود غير عادلة.

10. المثابرة والسعي نحو التفوق : يجب على المدقق أن يكون مثابرا وساعيا للتفوق

في كافة الأمور، وأن يجتهد عند الوفاء بكافة مسؤولياته الشخصية والمهنية.

الفرع الثاني:العوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي:

وتتأثر الأخلاقيات كثيرا بالقيم والتقاليد الاجتماعية والتشريعات النافذة والعوامل الموقفية، وتحدد علاقات المدير بالأفراد العاملين والأفراد الآخرين خارج الشركة ونوي المصالح في المجتمع، ومن خلال متابعة تطور الفكر الإداري تجد أن أخلاقيات الإدارة كثيرا ما غيرت مكن طبيعة العمل الإداري، ففي الماضي كان التركيز على حماية مصالح المالكين والاهتمام بالإرباح في حين أن الاتجاه الحالي يركز على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة. هناك عدد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في السلوك الأخلاقي لدى

المدقق وهي: (شحاته السيد و عبد الوهاب نصر علي، 2009، الصفحات 55-57)

-**التشريعات:** وتعني دستور الدولة وكافة القوانين المنبثقة عنه، ونظام الخدمة المدنية والأنظمة واللوائح الأخرى التي تبحث في أخلاقيات العمل، ولهذه التشريعات دور كبير في سلوكيات المدقق، حيث أنها توضح ما هو صحيح وما هو خاطئ، وما هي السلوكيات الواجب على المدقق أن يسلكها اتجاه العمل الذي يؤديه، وهذه التشريعات تشكل مصدرا مهما من مصادر الأخلاق في العمل الوظيفي، وذلك من خلال الضوابط الأخلاقية والقوانين التي تحدد عمل المدقق وسلوكه وحثه على التمسك بالأخلاق الفاضلة والعمل على الارتقاء بالعمل وتقديم خدمة جلية.

-**البيئة الاجتماعية:** تؤثر على سلوكيات المدقق واتجاهاته وفي قراراته السلوكية، فهي البيئة التي تجمع بين المنزل والحي والعمل والمجتمع الذي يعيش فيه، وما يسودها من عادات وتقاليد ومعتقدات وأحوال اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتي تساهم وبشكل كبير في تشكيل سلوك الفرد وتكوين اتجاهاته.

-**البيئة الاقتصادية:** تلعب الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة للمدقق دور كبيرا في تشكيل وتكوين الأخلاقيات التي يعمل بها، فهي تؤدي إلى نشوء طبقات اجتماعية اقتصادية

متعددة في المجتمع، الأمر الذي يجعل كل فرد أو مجموعة من الأفراد يتخذون سلوكا ونهجا معيناً للوصول إلى الأهداف الفردية أو الجماعية المنشودة.

3 . الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات:

لقد حظي مفهوم حوكمة الشركات بقدر كبير من الاهتمام في مختلف أنحاء العالم، نتيجة للعديد من حالات الفشل التي حازتها الشركات، اولتي لم تؤثر فقط على من لهم صلة مباشرة بالشركات المعنية أي المديرين والمساهمين و المحاسبين، ولكن أيضا المتأثرين بوجودها مثل الموظفين والعملاء والموردين والبيئة على وجهالخصوص، كذلك الاضطراب الاقتصادي الذي شهده العالم و نتائجه من خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة .

1.3 مفهوم حوكمة الشركات

لقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، و حولنا الإمام بمجموعة من التعاريف للحوكمة من عدة نواحي.

تعريف حوكمة الشركات

تعريف اللغوي لحوكمة الشركات:

أ- تعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، ويرى البعض أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيم الشفافية والموضوعية والمسؤولية، ويعتبر الباحثان الأمريكيان Means et Berle أول من اهتم بمفهوم حوكمة الشركات، وكان ذلك سنة 1932 م، من خلال قيامهما بدراسة تركيبية لرأسمال كبريات الشركات الأمريكية و توصلا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة و إلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين حماية لحقوق صغار المساهمين.

"ولفظ الحوكمة Gouvernance مشتق من الكلمة الانجليزية Goveren أي يحكم و منها أتت gouvernement و التي تعني حوكمة و بهذا تجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من المتخصصين في اللغة العربية ومنهم مركز الدراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، و لذلك تم اقتراحه استخدام حوكمة الشركات كامرادف لمفهوم. " coporate governance

ب- و تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC - الحوكمة بأنها " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. "

ث- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين . "

التعريف المحاسبي لحوكمة الشركات:

يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو إستثمارات غير آمنة، وعدم إستغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، (يوسف، 2007، الصفحات 25-26) وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية و مزايا المديرين، وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولي.

التعريف القانوني لحوكمة الشركات:

يشير إصطلاح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وتناولها القانون على أنها إطار

متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة (العالى، 2005، صفحة 40)، وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة وبقائها ونموها.

4-التعريف الإداري لحوكمة الشركات:

لم يتحدد بدقة بعد ما يمكن أن يسمى المفهوم الإداري لإصلاح الحوكمة وان كان يمكن القول أن هناك إستخدامات لإصطلاح الحوكمة في بعض الكتابات الإدارية ومنها: الحوكمة هي مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات (العطا، 2003، صفحة 50) الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنظمة.

الحوكمة هي مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم متلقي الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين.

خصائص و معايير حوكمة الشركات:

خصائص حوكمة الشركات:

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات، نستنتج أن هذا المفهوم يرتبط بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، و بالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب ان تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم وتتمثل هذه الخصائص (توفيق، 2005، الصفحات 60-62) في الآتي :

أ- الانضباط: و يعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح واحترام القوانين والإلتزام بها ؛

ب الشفافية : أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في المؤسسة دون أي تعميم للحقائق تحدث في - المؤسسة؛

ت الاستقلالية: أي ان لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛

ث المساءلة : إمكان تقييم و تقدير اعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية؛

ج المسؤولية: أي تحمل المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛

ح العدالة : يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة؛

خ المسؤولية الاجتماعية : النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

ثانيا: معايير حوكمة الشركات:

يمكن الإعتماد على النقاط الآتية كمعايير للحوكمة (العالي، 2005، صفحة 24) وهي :

1-الإلتزام بالقوانين والقرارات الحكومية؛

2-الإلتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين؛

3-كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الإستراتيجية؛

4-سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفق القاعدة أفضل الممارسات؛

5-دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح وملائمة

توقيته؛

ثالثا : أهمية و أهداف حوكمة الشركات:

1-أهمية حوكمة الشركات:

ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة إستخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة

وتدعيم تنافسيتها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع

والنمو، وأيضاً يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم إستقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، مما يؤدي إلى الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، العدالة، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية.

تحقيق الكفاءة والتنمية الإقتصادية المطلوبة، مع أنه بالإضافة لما سبق يمكننا أن نوضح أهمية الحوكمة من خلال النقاط الآتية:

أ- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه المساعدة على سرعة إكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري (بوقرة رباح و غانم هاجرة، 2012، صفحة 30) واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة؛

ب - تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها أيضاً وحماية أصول الشركة وكذلك حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه أن يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والغنى الفاحش والفساد الإداري و الأزمات والإفلاس؛

ت- تحسين أداء الشركة وقيمتها الإقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قدرات الشركة التنافسية وكذلك قد ارتها على جذب الإستثمارات والنمو.

2- أهداف حوكمة الشركات:

تتاول كثير من الباحثين أهداف حوكمة الشركات، وسنحاول إيجاز أهم الأهداف (يوسف، 2007، صفحة 71) التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها وهي كالتالي:

أ. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛

- ب . تحسين الكفاءة الإقتصادية للشركات؛
- ت . إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف؛
- ث . المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة؛
- ج . عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- ح . تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- خ . تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب؛
- د . إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين و الاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات؛
- ذ . تقييم أداء الإدارة العليا بالمنشآت وتعزيز المساءلة؛
- ر . توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشآت بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهمتها؛
- ز . مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنشآت بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية؛
- س . مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المنشأة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل؛
- ش . ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المنشأة؛

ص . تشجيع المنشآت على الإستخدام الأمثل لمواردها بأكفأ السبل الممكنة؛
ض . توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف المنشأة ووسائل تحقيق تلك الأهداف؛

ط . توفير إطار واضح لمهام كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بما يضمن عدم حدوث لبس أو غموض أو تداخل بين إختصاصات هذه الأطراف؛
ظ . تحقيق نوع من التكامل بين المنشأة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية و الإجتماعية السائدة؛

ع . و توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة بالسلطة وتحمل المسؤولية؛

غ . تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم و إستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ويرى البعض أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة؛
- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم؛
- منع إستغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات.

4. خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكننا القول إن الأزمات المالية العالمية الأخيرة الناتجة عن الفساد وسوء التسيير أدت إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى، مما نتج عنها خسائر بمليارات الدولارات وأدى إلى ارتفاع فاتورة الفساد، وأصبحت عبئاً على الشركات والاقتصاد العالمي ككل، حيث كل هذه الظروف ساعدت على البحث عن مبادئ وأدوات تضمن السير الحسن لكافة أنشطة المؤسسة، تساعد للتقليل من المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية، والبحث عن القواعد التي تزيد من ثقة جمهور المستثمرين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، ومن أهم هذه الأدوات التي تحقق حوكمة رشيدة لهاته المؤسسات نجد إن التدقيق الخارجي الذي تعنى بوضع معايير قواعده وآدابه هيئات خاصة ومنظمات دولية تبذل مجهودات ملموسة لضبط ممارسة المهنة، فمن خلاله نجد أن المهتمين بالأداء والذين لهم دور كبير في تقييم وتحسين وتحقيق فعالية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات لا يقتصرون فقط في المدقق الداخلي ومراقب التسيير، بل كذلك للمدقق الخارجي دور مهم وفعال في ذلك من خلال قيامه بتدقيق كل كبيرة وصغيرة في المؤسسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الخدمات الإدارية التي يقوم بمنحها للعميل والتي يطلق عليها بالقيمة المضافة للمدقق الخارجي، والمتمثلة في الحفاظ على موارد المؤسسة من الضياع وولاء وتطبيق القوانين وتحقيق الشفافية التامة بين المسيرين والملاك كل الأطراف ذات المصالح.

النتائج:

- إن حوكمة الشركات تهدف إلى وضع هيكل يسمح بتقدير كبير من الحرية في ظل سلطة القانون وتبني معايير الشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية.

- يؤدي الإلتزام بآليات ومبادئ الحوكمة من قبل المؤسسات إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها وبالتالي زيادة ثقة الموظفين والمواطنين، وبالتالي يزيد من قدرة المسيرين على التحكم في التسيير والتغلب على الصعوبات وإبتكار وسائل وطرق جديدة.
- تتحقق رفاهية وثروة المؤسسة والمجتمعات التي تتحلى بالقيم الأخلاقية من خلال أهم وسائل الحوكمة التي تمكنها من تحقيق ذلك لأنها ترسي القيم الديمقراطية والعدالة والمسؤولية والشفافية وتضمن نزاهة المعاملات وتعزيز سيادة القانون ضد كل أشكال الفساد.

قائمة المراجع:

- أخلاقيات مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. 13-07-04-02 pp. .
- ابن منظور .(1988). *لسان العرب* .مجلد 12، طبعة 1 بيروت :دار احياء التراث العربي.
- أحمد الشرباحي .(1987). ؛ "موسوعة أخلاق القرآن .(éd. ط 1 بيروت :دار الرائدالعربي.
- أحمد عبد الهادي شبير .(2006). *دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين* .فلسطين، غزة :كلية التجارة.
- السكرانة؛ *أخلاقيات العمل* .الطبعة الثانية .(عمان، الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- العالي .(2005). *حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب* .الإسكندرية :الدار الجامعية.
- العطا .(2003). *حوكمة الشركات سبيل للتقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية* .مصر :فرقة التجارة الأمريكية.

بوقرة رابح & غانم هاجرة. (2012). الحوكمة، المفهوم والأهمية. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (p. 12). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

توفيق م. ش. (2005). قراءات في حوكمة الشركات، الأهمية والمبادئ. الزقازيق، مصر: كلية التجارة..
جمعة، أ. ح. (2008). تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة (éd. الطبعة 1). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر.

شحاته السيد ش & عبد الوهاب نصر علي. (2009). قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في مواجهة الأزمات المالية (مدخل مصري وعربي ودولي مقارن). (مصر: الدار الجامعية).

طارق عبد العال حماد. (2008). دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها/حالات عملية محلولة. (الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية).

عباسي عصام. (2012). تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرار، "مذكرة ماستر"، ورقلة، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

عبد الرحمان مخلد سلطان عريج المطيوي. (2012). قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية. الكويت: غير منشورة.
عبد الوهاب ج. (1990). مكرة في فلسفة الاخلاق.

كلحي أحمد. (2012). معنى الأخلاق لغة واصطلاحا. "الأردن: موسوعة الأخلاق الإسلامية.
لطفي، أ. ا. (2008). معايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين. مصر: الدار الجامعية.

محمد سمير، ا، & .عبد الوهاب بن، (2002). *المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق*. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

مرازقة صالح & بوهرين فتيحة (26). ماي. (2010) *كفاءة المعايير المحاسبية الدولية (معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية* .(الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، (p. 04). المركز الجامعي سوق اهراس، الجزائر.

مفيد عبد اللاوي. (2008). *النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) المحاسبة المالية، الإطار التصوري* (éd. 01). الوادي، الجزائر: مزوار للطباعة والنشر والتوزيع.

نسرين برجى & طلحي فاطمة الزهراء (25-26). ماي. (2010) *المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التوافق والتطبيق* (عرض تجارب بعض الدول والجزائر كحالة خاصة .(الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . (p. 09) ، المركز الجامعي ، سوق اهراس، الجزائر.

يوسف م. ح. (2007). *محددات الحوكمة ومعاييرها*. مصر: بنك الإستثمار القومي.